



اسم المقال: انتخابات مجالس المحافظات لعام 2018 دراسة استشرافية لنتائج الانتخابات وفقاً للقانون الجديد (محافظة ذي قار
انموذجاً)

اسم الكاتب: م.د. رعد سامي عبد الرزاق، م.م. علي حسين سفيح

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7213>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 12:59 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٨ دراسة استشرافية لنتائج الانتخابات وفقاً للقانون الجديد (محافظة ذي قار انموذجاً)

م. د. رعد سامي عبد الرزاق (*)

م.م. علي حسين سفيح (**)

alialsaedie@gmail.com

raad.sami.rs@gmail.com

المخلص:

صوت مجلس النواب على العديد من مواد مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٨، واعتماد النظام الانتخابي (التمثيل النسبي) وفقاً لصيغة السانت ليغو المعدلة (١.٧)، مع تقليص عدد مقاعد مجالس المحافظات، إذ سيتناول البحث دراسة استشرافية لمعرفة اثر النظام الانتخابي المعتمد مع تقليص عدد المقاعد في نتائج الانتخابات، إذ لا يمكن تحليل نتائج الانتخابات من دون ان يكون هناك محاولة لاستشراف عدد المقاعد التي ستحصل عليها الأحزاب السياسية.

ومن هنا فقد ركز البحث على اعتماد نتائج انتخابات مجلس محافظة (ذي قار) لعام ٢٠١٣، وتطبيق تلك النتائج على القانون الجديد وفقاً لصيغة سانت ليغو المعدل وتقليص عدد المقاعد، واجراء المقارنات بينها حول الاختلافات التي قد تحدث في فوز الاحزاب بالمقاعد، وقد تم اعتماد محافظة ذي قار كانبذج، وذلك لكونها تعد وفقاً لعدد الناخبين وعدد المقاعد المخصصة لها بانها محافظة متوسطة الحجم الانتخابي.

فقد توصل البحث الى اثبات فرضية التي مفادها (ان اعتماد صيغة السانت ليغو المعدل (١.٧) من دون تقليص المقاعد في انتخابات مجالس المحافظات القادمة ستؤثر نوعاً ما في نتائج الاحزاب الصغيرة في الحصول على مقاعد،

(*) مدير معهد التنقيف الانتخابي/ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

(**) باحث في معهد التنقيف الانتخابي/ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

نتائج الانتخابات، إذ لا يمكن تحليل نتائج الانتخابات من دون ان يكون هناك محاولة لاستشراف عدد المقاعد التي ستحصل عليها الأحزاب السياسية. ومن هنا فقد ركز البحث على اعتماد نتائج انتخابات مجلس محافظة (ذي قار) لعام ٢٠١٣، وتطبيق تلك النتائج على القانون الجديد وفقاً لصيغة سانت ليغو المعدل وتقليص عدد المقاعد، وإجراء المقارنات بينها حول الاختلافات التي قد تحدث في فوز الأحزاب بالمقاعد، وقد تم اعتماد محافظة ذي قار كأمودج، وذلك لكونها تعد وفقاً لعدد الناخبين وعدد المقاعد المخصصة لها بانها محافظة متوسطة الحجم الانتخابي.

اشكالية البحث:

تتأى اشكالية البحث من خلال الجدال الذي يدور في العراق حول طبيعة القوانين والانظمة الانتخابية المعمول بها في العراق وما أفرزته من نتائج انتخابية، إذ يراها البعض بانها تقود الى ذات النتائج بغض النظر عن محتوى القانون الانتخابي ومتغيراته، كما يرى البعض الاخر ان اعتماد صيغة السانت ليغو المعدلة (١.٧) في القانون الجديد، ما هي الامحاولة من قبل الاحزاب الكبيرة للفوز بالمقاعد على حساب الاحزاب الصغيرة والمتوسطة التي سيتم تلاشيها في ظل هذا القانون.

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها ((ان اعتماد صيغة السانت ليغو المعدل (١.٧) من دون تقليص المقاعد في انتخابات مجالس المحافظات القادمة ستؤثر نوعاً ما في نتائج الاحزاب الصغيرة في الحصول على مقاعد، اما اعتماد صيغة السانت ليغو المعدل (١.٧) مع تقليص عدد المقاعد فسيؤثر بشكل كبير على نتائج الاحزاب الصغيرة والمتوسطة في الحصول على المقاعد)).

ومن خلال البحث في نتائج انتخابات محافظة ذي قار لعام ٢٠١٣، ومحاولة تطبيقها وفقاً لصيغة سانت ليغو المعدلة (١.٧) المعتمدة في القانون الجديد، فسيتم التوصل الى استنتاجات عدة يتم من خلالها استشراف نتائج الانتخابات القادمة وشكل خارطة التحالفات الحزبية المستقبلية.

وذلك من خلال الاجابة عن التساؤلات الاتية:

- ١- ما صيغة سانت ليغو وسانت ليغو المعدل؟
- ٢- ما اثر هذا النظام في توزيع مقاعد محافظة ذي قار؟

٣- هل سيؤثر صيغة سانت ليغو المعدل في حصول الاحزاب الصغيرة والمتوسطة على المقاعد في حال تقليصها؟ وكيف؟

منهجية البحث:

استند البحث الى المنهج المقارن، وذلك لدراسة اوجه الشبه والاختلاف بين النتائج الحاصلة عليها الاحزاب في انتخابات مجلس محافظة ذي قار عام ٢٠١٣، والنتائج التي ستحصل عليها تلك الاحزاب وفقاً للقانون والنظام الانتخابي الجديدين، فضلاً عن دراسة اوجه الشبه والاختلاف التي تقودها نتائج الانتخابات في الحالتين المشار اليهما اعلاه في شكل التحالفات الحالية والمستقبلية.

هيكلية البحث:

تنقسم هذه الدراسة الى مبحثين، فضلاً عن مقدمة وخاتمة (استنتاجات وتوصيات)، اذ يتناول المبحث الأول (صيغة سانت ليغو وتطبيقاتها على نتائج انتخابات محافظة ذي قار) وذلك من خلال مطالب عدة، اما المبحث الثاني فيتناول (تأثير سانت ليغو في شكل خارطة التحالفات الحزبية في تشكيل الحكومة المحلية) وذلك من خلال مطالب عدة ايضاً.

المبحث الاول: (صيغ سانت ليغو وتطبيقاتها على نتائج الانتخابات)

المطلب الاول: (صيغة سانت ليغو و سانت ليغو المعدلة/ دراسة نظرية)

اولاً - الصيغة الحسابية (سانت ليغو):

تم ابتكار هذه الطريقة عام ١٩١٠م، من قبل عالم الرياضيات الفرنسي (Sainte lague) (١٨٨٢-١٩٥٠)^(١)، وقد طبقت صورتها الاولى في النرويج والسويد عام (١٩٥١)، كذلك تم تطبيق هذه الطريقة في دول عدة مثل (البوسنة والهرسك، لاتفيا، كوسوفو، الدنمارك، فلسطين، العراق، وغيرها من الدول)، وتتلخص هذه الطريقة في تقسيم الاصوات الصحيحة لكل قائمة على الارقام الفردية (١، ٣، ٥، ٧، ... الخ)، أي بعدد مقاعد الدائرة الانتخابية ثم يجري البحث عن اعلى رقم من نتائج القسمة ليعطي مقعداً

لو قارنا بين المثاليين السابقين نجد ان تطبيق سانت ليغو قد سمح لحزب (ج) الحاصل على نسبة (١٤) % من الاصوات من الحصول على مقعد، اما عند تطبيق صيغة سانت ليغو المعدل (١.٧) فان الحزب (ج) لم يحصل على مقعد، في حين حصول الحزب (أ) الحاصل على نسبة (٤٤) % من نسبة الاصوات على (٣) مقاعد بدلاً من (٢) مقعد، وهو ما يعني ان صيغة سانت ليغو المعدلة وفقاً لـ (١.٧) تتيح للأحزاب الكبيرة الحصول على اكبر عدد من المقاعد في حين تحرم الاحزاب الصغيرة من الحصول على مقعد، وتضر او تقلل من نسبة حصول الاحزاب المتوسطة على المقاعد.

جدول رقم (٣)

النسبة المئوية للأصوات الحاصلة عليها الاحزاب من الاصوات الكلية

الاحزاب	الاصوات الكلية	النسبة المئوية
الحزب (أ)	66000	44.3%
الحزب (ب)	62000	41.6%
الحزب (ج)	21000	14.1%
مجموع الاصوات	149000	100%

الجدول من اعداد الباحثين

المطلب الثاني: (تطبيق سانت ليغو المعدل (١.٧) على نتائج محافظة ذي قار لعام ٢٠١٣)

اولاً- احتساب المقاعد وفقاً لانتخابات عام ٢٠١٣.

نص قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، على الاتي: (يتكون مجلس المحافظة من (٢٥) مقعداً، يضاف اليها مقعداً واحداً لكل (٢٠٠) الف نسمة لما زاد عن (٥٠٠) الف نسمة^(١).)
اذ اعتمدت انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣، على صيغة سانت ليغو من خلال القسمة على (١,٣,٥,٧,٩,١١,١٣,١٥,١٧,١٩,٢١,٢٣,٢٥,٢٧,٢٩,٣١) مع اعتماد عدد مقاعد بواقع (٣١) مقعد وفقاً لما ورد في ادناه^(٧)، ولكي ندرس الفرق في شغل المقاعد بين سانت ليغو وسانت ليغو المعدل، فقد قمنا بتطبيق نتائج مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣، على صيغة سانت ليغو المعدلة (١.٧) التي صوت عليها مجلس النواب*، مع الابقاء على عدد المقاعد المعتمدة ذاتها وهي (٣١) مقعد، وذلك لمعرفة الفرق في عملية توزيع المقاعد على الاحزاب، وهل ان اعتماد صيغة سانت ليغو المعدلة من دون تقليص عدد المقاعد سيؤثر على عدد المقاعد التي تحصل عليها الاحزاب ام لا ؟.

وانسجاماً مع ذلك، فإن احتساب عدد المقاعد المخصصة لمحافظة ذي قار في انتخابات ٢٠١٣، كان كالآتي^(٨):

العدد الكلي لسكان محافظة ذي قار لعام ٢٠١٢ هو (١) مليون و(٨٦٤) الف نسمة^(٩) - (٥٠٠) الف نسمة = (١) مليون و(٣٦٤) الف نسمة.

نقوم بتقسيم (١) مليون و(٣٦٤) الف نسمة على (٢٠٠) الف نسمة، كما اشارت اليها المادة اعلاه، يكون عدد مقاعد محافظة ذي قار هو كالآتي:

(١) مليون و(٣٦٤) الف نسمة = (٦) مقاعد + (٢٥) مقاعد ثابتة = (٣١) مقعداً.

(٢٠٠) الف

ملاحظة: عندما نقسم (١) مليون و(٣٦٤) الف نسمة على (٢٠٠) الف نسمة، فتكون النتيجة (٦) مع باقي (٠,٨)، هذا الباقي تم اهماله من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كونه كسراً عشرياً.

من خلال ما تقدم، وبناءً على نتائج انتخابات محافظة ذي قار لعام ٢٠١٣، والتي تم اعتمادها وفقاً لصيغة سانت ليغو، فقد كانت النتائج كما في الجدول رقم (٤) وهي كالآتي:

جدول رقم (٤)

مقارنة بين نتائج انتخابات مجلس محافظة ذي قار وفقاً لسانت ليغو (١) وسانت ليغو المعدل (١.٧) لشغل (٣١) مقعد^(١٠)

عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب في انتخابات عام ٢٠١٣ وفقاً لسانت ليغو (١.٧)	عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب في انتخابات عام ٢٠١٣ وفقاً لسانت ليغو (١)	عدد اصوات الاحزاب	اسم الحزب او الائتلاف
10	10	176,861	ائتلاف دولة القانون
7	7	122,088	ائتلاف المواطنين

5	5	81,338	انتلاف الاحرار
3	3	50,363	التضامن في العراق
3	3	43,369	كتلة الوفاء الوطني
2	2	26,670	تجمع الشراكة الوطنية
1	1	17,906	الانتلاف المدني الديمقراطي
31	31	534315	مجموع الاصوات الصحيحة

ثانياً- توزيع المقاعد من دون تقليص عددها:

من خلال تقسيم الاصوات الصحيحة الحاصلة عليها الاحزاب في انتخابات مجلس محافظة ذي قار عام ٢٠١٣، على صيغتي السانت ليغو (١) والسانت ليغو المعدلة (١.٧) مع ابقاء عدد المقاعد على حالها أي (٣١) مقعد، توصلنا الى ان جميع الاحزاب الفائزة قد حصلت على عدد المقاعد ذاتها، انظر الى الجدول رقم (٤).

أي انه لم يحدث هناك تغيير في عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب عند تطبيق الصيغتين، بعبارة اخرى فان رفع نسبة الكسر العشري في معادلة السانت ليغو من (١) الى (١.٧) لم يغير في عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب، لماذا؟.

ذلك يعود الى اسباب عدة اهمها هو: ان عدد المقاعد المعتمدة في جميع مجالس المحافظات والبالغ عددها (٤٤٧) مقعد، مبالغ بها بشكل كبير، وبالتالي اعتماد (٣١) مقعد لمحافظة ذي قار لوحدها هو امراً مبالغ به ايضاً^(١١)، وان كثرة عدد المقاعد بهذه الطريقة من المنطقي بانه لا يحدث تغييراً يذكر في عدد المقاعد التي تحصل عليها الاحزاب سواءً باعتماد سانت ليغو او السانت ليغو المعدل (١.٧).

وانسجاماً مع ذلك فان (الانتلاف المدني الديمقراطي) الحاصل على اقل الاصوات، اي الحاصل على (١٧٩٠٦) صوت من اصل (٥٣٤٣١٥) صوت، بنسبة (٣.٤)% من الاصوات الكلية الصحيحة^(١٢)، اهلهته للاحتفاظ بالمقعد، باعتماد كلا الصيغتين، وهذا يعني ان اعتماد سانت ليغو المعدل في محافظات اخرى قد يقود الى تغيير او خسارة بعض الاحزاب الصغيرة لمقاعدھا في بعض الاحيان، الا انه لا يسهم في تغيير كبير في عدد المقاعد الحاصلة علیھا الاحزاب، الا ان ما تقدم لا يشمل جميع المحافظات، فلو تم تطبيق صيغة سانت ليغو المعدلة مع الابقاء على عدد المقاعد كما هي اي من دون تقليص، سيقود الى خسارة الاحزاب الصغيرة لمقعدھا، اما تلك الاحزاب التي تعد وفقاً لعدد اصواتھا بانھا من الاحزاب المتوسطة فانھا ستخسر بعض مقاعدها الحاصلة علیھا، اي اذا كانت قد حصلت على (٢) مقعد على سبيل المثال فقد تخسر احدهما، ليكون عدد المقاعد الفائزة بها مقعداً واحداً وهكذا.

المبحث الثاني: (نتائج انتخابات محافظة ذي قار وفقاً للقانون الجديد)

المطلب الاول: (الطريقة الاولى لتطبيق صيغة سانت ليغو المعدل مع تقليص عدد المقاعد)

استناداً الى المقترح الاول الوارد في مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٧، والذي نص على الاتي: (يتكون مجلس المحافظة من (١٠) مقاعد، يضاف اليها مقعد واحد لكل (٢٠٠) الف نسمة لما زاد عن مليون نسمة، على ان لا يزيد على (٣٥) مقعداً)^(١٣).

وعليه فان احتساب عدد المقاعد وفقاً لأخر احصائية لعدد السكان الصادرة من وزارة التخطيط لعام ٢٠١٧، سيكون كالآتي:

$$\text{العدد الكلي لسكان المحافظة} - (١) \text{ مليون} = \text{عدد المقاعد} + (١٠) \text{ مقاعد ثابتة} = \text{عدد مقاعد المحافظة}$$

(٢٠٠) الف نسمة

فان عدد مقاعد محافظة ذي قار سيكون كالآتي:

$$\text{عدد سكان محافظة ذي قار} - (١) \text{ مليون} = \text{عدد المقاعد} + (١٠) \text{ مقاعد ثابتة} = \text{عدد مقاعد محافظة ذي قار}$$

(٢٠٠) الف

$$\text{أي (٢) مليون و(٨٠) الف نسمة}^{(١٤)} - (١) \text{ مليون} = (٥) \text{ مقعد} + (١٠) \text{ مقاعد ثابتة} = (١٥) \text{ مقعد}$$

(٢٠٠) الف نسمة

24	35	8095645	58	بغداد	1
11	13	1755459	30	الأنبار	2
13	19	2894591	35	البصرة	3
10	11	1280622	28	القادسية	4
10	10	806368	26	المتن	5
10	12	1462706	29	النجف	6
12	15	2045771	31	بابل	7
11	13	1622106	29	ديالى	8
12	15	2080188	31	ذي قار	9
11	12	1579662	29	صلاح الدين	10
10	11	1210568	27	كربلاء	11
10	10	1106212	27	ميسان	12
15	23	3702215	39	نينوى	13
10	11	1367993	28	واسط	14
169	210	31010106	447	المجموع	

*- اعداد السكان الواردة في الجدول اعلاه، هي لـ(١٤) محافظة باستثناء كركوك ومحافظات اقليم كردستان كونها غير مشمولة بانتخابات مجالس المحافظات لغاية الان.

عند تطبيق سانت ليغو (١) وسانت ليغو المعدل (١.٧) مع تقليص المقاعد وفقاً للمقترح الاول من القانون الى (١٥)، فستكون النتائج في الجدول رقم (٦) وهو كالآتي:

جدول رقم (٦)

مقارنة بين عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب لشغل (١٥) مقعد وفقاً لسانت ليغو وسانت ليغو المعدل (١.٧)^(١٥)

اسم الحزب او الائتلاف	عدد اصوات الحزب	عدد المقاعد باعتماد سانت ليغو (١)	عدد المقاعد باعتماد سانت ليغو (١.٧)
ائتلاف دولة القانون	176,861	5	5
ائتلاف المواطن	122,088	4	4
ائتلاف الاحرار	81,338	2	3
التضامن في العراق	50,363	1	2
كتلة الوفاء	43,369	1	1

			الوطني
0	1	26,670	تجمع الشراكة الوطنية
0	1	17,906	الائتلاف المدني الديمقراطي
15	15	534315	مجموع الاصوات الصحيحة

من خلال تحليل النتائج واعادة احتسابها وفقاً لتقليص عدد المقاعد، تم التوصل الي ان اعتماد سانت ليغو المعدل مع تقليص عدد المقاعد بواقع (١٥) مقعداً، اثر على تلك الاحزاب الصغيرة في الحصول على المقاعد، اذ خسر كل من (تجمع الشراكة الوطنية) و(الائتلاف المدني الديمقراطي) كل منهم المقعد الذين كانا قد حصلوا عليه قبل تقليص المقاعد، فعلى سبيل المثال فان (تجمع الشراكة الوطنية) الحاصل على (٢٦٦٧٠) صوت من اصل (٥٣٤٣١٥) من الاصوات الكلية الصحيحة، اي الحاصل على نسبة (٤.٩)% من نسبة الاصوات الصحيحة، خسر كل منهما المقعد الحاصل عليه بعد ان كانا قد فازا به بالاعتماد على صيغتي سانت ليغو والسانت ليغو المعدلة (١.٧) من دون تقليص عدد المقاعد.

مع الاشارة الي ان (تجمع الشراكة الوطنية) بحصوله على (٤.٩) من نسبة الاصوات، يعد حزباً متوسط نوعاً ما وليس حزباً صغيراً، وهذا ما يثبت جزءاً من فرضية البحث والتمثلة بان اعتماد سانت ليغو المعدل مع تقليص عدد المقاعد يؤثر بشكل كبير على كلتا الاحزاب الصغيرة والمتوسطة في الحصول على المقاعد، كما ان عدد الاصوات المهدورة وفقاً لهذه الصيغة ستكون اكبر بكثير من اعتماد صيغة سانت ليغو او حتى السانت ليغو المعدلة من دون تقليص عدد المقاعد، وهذا يعني ان تقليص عدد المقاعد زاد بشكل كبير من تلك الاصوات المهدورة، والتي يمكن احتساب هذه الزيادة في اهدار الاصوات وفقاً للصيغة اعلاه، من خلال الاتي:

$$\text{اصوات تجمع الشراكة} + \text{اصوات الائتلاف المدني} \times 100 = \text{مجموع الاصوات الصحيحة}$$

$$(\%٨.٣) = 100 \times \frac{17906 + 26670}{534315}$$

ان (٨.٣%) هي الزيادة في نسبة الاصوات المهدورة، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان عملية توزيع المقاعد وفقاً لسانت ليغو لعام ٢٠١٣، قد رافقه هدر بالأصوات، اذ لا يوجد نظام انتخابي لا يرافقه عملية هدر في الاصوات، الا ان زيادة نسبة الهدر في الاصوات يعني ان نتائج الانتخابات قد تكون بعيدة نوعاً ما عن ارادة الناخب، مما ينعكس على العدالة الانتخابية التمثيلية للانتخابات^(١٦).

المطلب الثاني: (الطريقة الثانية لتطبيق صيغة السانت ليغو المعدل مع تقليص عدد المقاعد)

استناداً الى المقترح الثاني الوارد في مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٧، والذي نص على الاتي: (يتكون مجلس المحافظة من (١٠) مقاعد، يضاف اليها مقعد واحد لكل (٥٠٠) الف نسمة لما زاد عن مليون نسمة، على ان لا يزيد على (٣٥) مقعداً)^(١٧).

وعليه فان احتساب عدد المقاعد وفقاً لآخر احصائية لعدد السكان الصادرة من وزارة التخطيط لعام ٢٠١٧، سيكون كالآتي:

العدد الكلي لسكان المحافظة - (١) مليون = عدد المقاعد + (١٠) مقاعد ثابتة =
عدد مقاعد المحافظة

(٥٠٠) الف نسمة

وللمزيد من التفاصيل حول احتساب عدد مقاعد مجالس المحافظات على اساس (٥٠٠) الف نسمة، ينظر الى الجدول رقم (٥).

اما احتساب عدد مقاعد محافظة ذي قار وفقاً لاعتماد نسبة الـ (٥٠٠) الف نسمة الواردة في القانون، واحصائيات السكان لعام ٢٠١٧، الصادرة عن وزارة التخطيط فستكون كالآتي:

(٢) مليون و (٨٠) الف نسمة - (١) مليون = (٢) مقعد + (١٠) مقاعد ثابتة =
(١٢) مقعد.

(٥٠٠) الف نسمة

ومن خلال تقسيم عدد الاصوات الصحيحة الكلية لمحافظة ذي قار وفقاً لسانت ليغو والسانت ليغو المعدل (١.٧) لشغل (١٢) مقعد، فان النتائج ستكون في الجدول الاتي:

جدول رقم (٧)
مقارنة بين عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب لشغل (١٢) مقعد وفقاً
لسانت ليغو وسانت ليغو المعدل (١.٧)^(١٨)

اسم الحزب او الائتلاف	عدد اصوات الحزب	عدد المقاعد باعتماد سانت ليغو (١)	عدد المقاعد باعتماد سانت ليغو (١.٧)
ائتلاف دولة القانون	176,861	4	5
ائتلاف المواطن	122,088	3	3
ائتلاف الاحرار	81,338	2	2
التضامن في العراق	50,363	1	1
كتلة الوفاء الوطني	43,369	1	1
تجمع الشراكة الوطنية	26,670	1	0
الائتلاف المدني الديمقراطي	17,906	0	0
مجموع الاصوات الصحيحة	534315	12	12

من خلال تحليل النتائج واعادة احتسابها وفقاً لسانت ليغو المعدل مع تقليص عدد المقاعد الى (١٢) مقعد، تم التوصل الى انه كلما زادت عملية تقليص عدد المقاعد مع اعتماد السانت ليغو المعدل، يؤثر بشكل كبير على تلك الاحزاب الصغيرة كما يؤثر نوعاً ما على تلك الاحزاب المتوسطة في الحصول على مقاعد.

وكما زادت عملية تقليص عدد المقاعد مع زيادة الكسر العشري في صيغة السانت ليغو المعدل، فان ذلك سيقود الى خسارة الاحزاب الصغيرة والمتوسطة الى مقاعدها، يرافقه زيادة في عدد المقاعد التي تحصل عليها الاحزاب الكبيرة، انظر الجدول رقم (٧) اذ خسر كل من (تجمع الشراكة الوطنية) و(الائتلاف المدني الديمقراطي) المقعد الذي كانا قد حصلوا عليه كل منهما قبل تقليص عدد المقاعد.

فقدان الاحزاب الكبيرة لعدد من مقاعدها، سيخدمها بشكل كبير في تشكيل تحالفات قوية لاختيار المحافظين ورئيس مجلس المحافظة.
فعلى سبيل المثال فان (انتلاف دولة القانون) الحاصل على (١٠) مقاعد من اصل (٣١) مقعد، أي حاصل على نسبة (٣٢)% من المقاعد، قد فقد (٥) مقاعد عند اعتماد صيغتي تقليص المقاعد ليكون عدد المقاعد الفائز بها هي (٥) من اصل (١٢) مقعد، أي ان نسبة المقاعد الحاصل عليها هي (٤١)% .
وهو ما يعني ان تقليص عدد المقاعد قد زاد من نسبة حصول (انتلاف دولة القانون) على المقاعد، على الرغم من فقدانه لـ(٥) مقاعد وهو ما سيخدمه بشكل كبير من تشكيل التحالفات وفي اختيار المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات في المرحلة القادمة^(١٩).

الخاتمة

ان الدراسات الاستشرافية عادةً ما تتطلب البحث في معطيات الماضي والحاضر لاستشراف المستقبل، الامر الذي يتطلب اعتماد الاستنتاجات كأساس في الخاتمة.

وانسجماً مع ذلك فقد توصل البحث الى اثبات فرضية التي مفادها ((ان اعتماد صيغة السانت ليغو المعدل (١.٧) من دون تقليص المقاعد في انتخابات مجالس المحافظات القادمة ستؤثر نوعاً ما في نتائج الاحزاب الصغيرة في الحصول على مقاعد، اما اعتماد صيغة السانت ليغو المعدل (١.٧) مع تقليص عدد المقاعد فسيؤثر بشكل كبير على نتائج الاحزاب الصغيرة والمتوسطة في الحصول على المقاعد)).

كما توصل البحث الى مجموعة استنتاجات هي كالآتي:

١- ان اعتماد تطبيق السانت ليغو والسانت ليغو المعدل على نتائج انتخابات مجلس محافظة ذي قار لعام ٢٠١٣، من دون تقليص عدد المقاعد البالغ عددها (٣١) مقعد لم يحدث اي تغيير يذكر في عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب.

٢- ان اعتماد صيغة السانت ليغو المعدل (١.٧) مع تقليص عدد مقاعد مجلس المحافظة ذي قار وفقاً لمقترح القانون الى (١٥) مقعد، سيؤثر بشكل كبير على حصول الاحزاب المتوسطة والصغيرة في الحصول على المقاعد.

adopting The proportion of system with Ammanded sant lak (1.7), in Addition to reducing The Government of seats numbers.

This Research will dealing with Forecasting interduce for Electoral system impact based on Reducing The seats number on The Election Results.

So That this Research Focusing on use the governorate Election Results 2013 and adopting these Results by Articles of new law 2018, to try to comparh the diffreinas of Results from won party to another this Research acheived to approned the hypothesis as due to (The adopting Amended Sant lak (1.7) with Reduction the number of seats leading to negatively effects on the small and middle Parties to win by seats.

(¹) - أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات، تعريب أيمن أيوب، السويد، ٢٠٠٧، ص ٢٢٢.

(²) - Yoshiaki kobayashik, The alliance Dilemma in the public Mind, The 11th Asian Electoral studies Annual conference, south koria, oct.28th, 2017, p.8.

(³) - مازن حسن، النظم الانتخابية دراسة مقارنة لأنواعها وأثارها على السياق المصري، القاهرة، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط١، ٢٠١١، ص ٦٤.

(⁴) - سرهنك حميد البرزنجي: الانظمة الانتخابية والمعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخابات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص ٧٨.

(⁵) - المادة (١٢ / اولاً) من قانون انتخابات مجالس المحافظات لسنة ٢٠١٨.

(⁶) - المادة (٢٤) من قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ المعدل.

(⁷) - بلقيس محمد جواد، سوسيولوجيا الشعارات الانتخابية العراقية، سلسلة دراسات سياسية واستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، العدد الاول، ٢٠١٤، ص ٩.

*- صوت مجلس النواب العراقي على عدد من مواد مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٨، ومن بين هذه المواد اعتماد صيغة سانت ليغو المعدلة وهي تقسيم الأصوات الصحيحة على (١.٧)، في الجلسة العاشرة، الفصل التشريعي الاول، السنة التشريعية الرابعة، يوم الاثنين ٢٠١٧/٨/٧: الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي: parliament.iq.

(⁸) - رياض غازي البدران، النظام الانتخابي في العراق واثره في عملية التحول الديمقراطي، مؤسسة ثامر العصامي للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٦، ص ٢٢٢.

(⁹) - الموقع الرسمي لوزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات لعام ٢٠١٢: www.cosit.gov.iq.

(¹⁰) - آلية توزيع مقاعد انتخابات مجالس المحافظات ٢٠١٣، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة بناء القدرات، بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٠.

(¹¹) - قاسم حسن العبودي، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي، دراسة مقارنة بالتجربة العراقية، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ١٣٩.

(¹²) - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات: www.ihec.iq.

(¹³) - المادة (٢٤) من قانون انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٨.

(¹⁴) - الموقع الرسمي لوزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات لعام ٢٠١٧: www.cosit.gov.iq.

